

قواعد حرف الذال

obeikandi.com

القاعدة الاولى

اولاً : لفظ ورود القاعدة :

ذكر بعض العام لا يخصصه سواء كان أمراً أم نهياً أم خبراً .^(١) على الصحيح من أقوال العلماء فان جزء الشيء لا ينافيه .

ذكر بعض العام

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

سبق معنى العام وهو اللفظ الدال على متعدد .
فمفاد القاعدة : انه إذا ذكر لفظ عام ثم عطف عليه أو ذكر بعده بعض افراده ، فان ذلك لا يخص اللفظ العام ؛ لأن جزء الشيء لا يعارضه ولا ينافيه .

ثالثاً : من امثلة هذه القاعدة ومسائلها :

في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾
[الإسراء : ٣٣] فإذا قيل بعدها : " ولا تقتلوا الرجال " فهل يعتبر ذكر الرجال - وهم بعض النفس - مخصصاً لعموم النهي عن قتل النفس ؛ الصحيح كما قال القرافي انه لا يخصه ، وقيل على الشذوذ : إنه يخصه من طريق المفهوم ، فان ذكر الرجال يقتضي مفهومه قتل غيرهم .
ومنها : إذا قيل : أكرموا العلماء . أكرموا الفقهاء . فهل يعتبر ذكر الفقهاء وهم بعض العلماء مخصصاً لعموم العلماء فيكون مفهومه لا تكرموا غير الفقهاء ؟ الصحيح لا ؛ لأن من عدا المذكورين مسكوت عنه .
ومنها : إذا قال : قرأت الكتب . قرأت كتب النحو . فهل يعتبر ذلك مخصصاً ؟ ويكون ذكر البعض دالاً على ان غير المذكور بخلافه ؟ الصحيح لا .

(١) الفروق ج ١ ص ٢١٠

القاعدة الثانية

أولاً : الفاظ ورود القاعدة :

ذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر كله .^(١)

وفي لفظ : ذكر جزء ما لا يتجزأ كذكر كله^(٢)

وفي لفظ : ذكر الجزء فيما لا يحتمل التجزئ كذكر الكل^(٣)

وفي لفظ : ما لا يتجزأ فنذكر بعضه كذكر كله^(٤) . وتأتي في حرف الميم ان شاء الله تعالى .

ذكر البعض

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

الشيء إذا كان لا يقبل التجزئة - كالطلاق والعناق والقصاص والنسب والرق - فيعتبر كلاً واحداً ، إذا وجد بعضه أو نُفي ، فيأخذ هذا البعض حكم الكل ، فكأنه وجد أو نُفي كله .

وهذه القاعدة شبه متفق عليها عند جمهور الفقهاء من جميع المذاهب ، وإن خالف في ذلك زفر بن الهذيل من الحنفية فلم يعتبر ذكر البعض ذكراً للكل .

(١) المبسوط ج ٥ ص ٨٢ ، ج ٦ ص ٩٠ ، اشباه السيوطي ص ١٦٠ ، أشباه ابن نجيم ص ١٦٢ ، شرح الخاتمة ص ٤٥ المجلة المادة ٦٣ ، المدخل الفقهي الفقرة ٦١٩ ، قواعد الفقه ص ٨٢ ، الوجيز مع الشرح والبيان ٣٢٢ ط ٤ ، والتحرير ج ١ ص ٦٠٣ ، ٨٤٣ عن القواعد والضوابط ص ٤٨٨ .

(٢) المبسوط ١٩٥ ص ١٧١ .

(٣) نفس المصدر ج ٢٦ ص ١٧٦ .

(٤) نفس المصدر ج ٤ ص ١١١ .

ثالثا : من امثلة هذه القاعدة ومساائلها :

إذا طهرت المرأة من حيضها آخر الوقت ، وقد بقي من الوقت ما يمكنها من الاغتسال منه والتحريم للصلاة - لزمها صلاة ذلك الوقت عند الجميع .

عدا زفر رحمه الله تعالى حيث قال : لا يلزمها شيء .
ومنها : إذا عفا مُسْتَحِقُّ القصاص عن بعضه سقط كله .
ومنها : إذا قال لزوجته رأسك طالق . طلقت كلها
ومنها : إذا كفل برأس رجل أو برقبته أو بأي جزء منه يعبر به عن البدن - كان كفيلا به كله - بخلاف ما لو قال برجله .

رابعا : يستثنى من مسائل هذه القاعدة :

إذا قال لزوجته : انت طالق واحدة إذا شئت . فقالت شئت نصف واحدة . لا تطلق .
ومنها : إذا قال : لله علي أن أصلي ركعة . لا يلزمه شيء في قول محمد رحمه الله تعالى . وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يلزمه ركعتان - وهو الراجح عند الحنفية ؛ لأن الركعة تدخل ضمن الركعتين - وإن كانت الركعة الواحدة عند الحنفية لا تعتبر صلاة بخیالها .
وعند غير الحنفية يلزمه ركعة الوتر .

القاعدة الثالثة

أولاً : لفظ ورود القاعدة

الذكور البالغون أصول ، ليسوا تبعاً لأبائهم ، بخلاف النساء ^(١).

الذكور البالغون

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

الذكر من بني آدم إذا بلغ أصبح رجلاً ، فيعتبر أصلاً قائماً بنفسه ليس تابعاً لأبيه ، بخلاف الأنثى وإن بلغت فهي تابعة ، إما للأب وإما للأخ وإما للزوج. والمتبوع أصل والتابع فرع .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا استأمن الحربي إلى أهل الإسلام فأمنوه ، فخرج معه بامرأة وأطفال صغار فقال : هذه امرأتي وهؤلاء أولادي - ولم يكن ذكرهم في الأمان - يجعلون جميعاً آمنين بأمانه استحساناً .

ولكن إذا كان معه كبار بالغون يعبرون عن أنفسهم ، فقال هؤلاء أولادي . فهم فيء ؛ لأنهم أصول قد خرجوا بالبلوغ عن أن يكونوا تبعاً له في حكم الأمان .

ولكن إذا خرج بنساء قد بلغن وقال : هؤلاء بناتي ، فهن آمناست استحساناً ؛ لأنهن في عياله ونفقته ، ما لم يتحولن إلى بيوت الأزواج . ومنها : لو كان معه أمهات أو جدات أو أخوات أو عمات أو خالات ، فمن معه منهن فهن آمناست تبعاً له ، بخلاف الآباء والأجداد ، فإنه لا يتبعه في الأمان أحد من المقاتلة ، إلا عبده وأجيرته استحساناً ، وهذا مشروط بتصديق العبد أنه عبده ، والأجير أنه أجيره وأما إن كذبه فهو فيء .

(١) شرح السير ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

القاعدة الرابعة

أولاً : الفاظ ورود القاعدة :

الذمة إذا أعمرت بيقين فلا تبرأ إلا بيقين مثله ^(١).

وفي لفظ : الذمة المشغولة بيقين لا تبرأ بالشك ^(٢).

وفي لفظ : ما عرف ثبوته بيقين لا يزال إلا بيقين مثله ^(٣) وتأتي في حرف الميم إن شاء الله تعالى .

اليقين - الذمة المشغولة

ثانياً : معنى هذه القواعد ومدلولها :

الذمة : معناها العهد والأمان ، إذ أن نقض العهد والأمان موجب للذم .

وأما الذمة عند الفقهاء : فهي بمعنى النفس أو الذات التي لها عهد . والمراد بها هنا أهلية الانسان لتحمل عهدة ما يجري بينه وبين غيره من العقود الشرعية أو التصرفات .

فالذمة في الحقيقة : وعاء اعتباري يكون محلاً للتعهدات.

فمفاد هذه القواعد : أن الذمة إذا اشغلت أو أعمرت بتكليف يقيناً

فلا يمكن أن تبرأ عن تحمل مسؤولية ما اشغلت به إلا بيقين مثل يقين ما اشغلت أو أعمرت به .

والقاعدة الثالثة أعم حيث إنها تفيد أن ما عرف ثبوته يقيناً لا يزال

ولا يرتفع إلا بمثل ما ثبت به .

(١) إيضاح المسالك القاعدة ٢٦ ، الوجيز ص ١١٩ ط ٣ والفروق ج ٢ ص ١٦٤ .

(٢) الجمع والفروق للجويني ص ٤ .

(٣) المبسوط ج ٢٤ ص ١٣ .

ثالثاً : من امثلة هذه القواعد ومسائلها :

إذا شك في ترك مأمور في الصلاة ، فعليه سجود السهو ؛ لأن
الذمة اعمرت بوجوب صلاة كاملة ، والشك في ترك المأمور لا يبرئ ذمة
المكلف مما أعمرت به ، فوجب عليه سجود السهو ليتيقن من براءة ذمته .
ومنها : من عليه دين بيقين وشك في قدره ، لزمه إخراج القدر
المتيقن به إبراء الذمة .
ومنها : إذا شك فيما عليه من صيام أو زكاة فيجب عليه أن يأتي
بالأكثر أخذاً بالأحوط .

القاعدة الخامسة :

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

الذمة خَلْفَ عن الإسلام في حصول الإحراز بها في حق الشرع .^(١)

الذمة خَلْفَ عن الإسلام

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

الإحراز والمنعة في دار الإسلام يتمان بأحد شيئين : إما بالإسلام : وهو ان يكون الشخص مسلماً فيحرز ماله وما في يده في حق الشرع . وإما بالذمة : فالذمي الذي رضي بحكم الإسلام وسكن دار الإسلام وأدى الجزية ، فهو أيضاً يحرز ماله وما في يده في حق الشرع . فلا يحق لأحد أن يأخذ من يد مسلم أو ذمي مالا في يده بغير حق ، لأنه أحق به في شرع الله ؛ ولأن عقد الذمة في تقرير الملك به خَلْفَ عن الإسلام^(٢) .

ثالثاً : من امثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا دخل مسلمون أو ذميون دار الحرب مغيرين ، وأصابوا سبايا من أحرار أهل الحرب فهم فيء يخدمهم الإمام - وإذا أسلم الأسراء قبل إخراجهم إلى دار الإسلام فقد أمنوا من القتل بالإسلام ، ولكنهم أرقاء ، لأن الرق ثبت فيهم لما صاروا مقهورين ، والإسلام يمنع ابتداء الاسترقاق ، ولكنه لا يمنع الرق الثابت .

وأما إذا كان المصيب - في الأسر - ذمياً فإنه يؤمر ببيع السبي

(١) شرح السير ص ١٢٤٨ المبسوط ج ١٠ ص ٨٥ .

(٢) المبسوط ج ١٠ ص ٨٥ .

المسلم ، لأنه لا يجوز ان يسترى ذمي مسلماً .
ومنها : إذا عقد شخص عقد ذمة وله عبيد وأموال ، فإذا ظهر
عدو على أرض الإسلام ، وأخذ عبيد وأموال هذا الذمي ، ثم استنقذ
المسلمون ما في أيديهم فإنهم يردون على الذمي عبيده وأمواله بغير شيء
قبل القسمة وبالقائمة بعد القسمة ؛ لأن على المسلمين القيام بدفع الظلم
عن أهل الذمة ، كما عليهم ذلك في حق المسلمين .

القاعدة السادسة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

ذو السببين مقدم في الاستحقاق على ذي السبب الواحد ^(١).

ذو السببين

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

ذو السببين : أي صاحب السببين الموجبين للاستحقاق ، ، مقدم على صاحب السبب الواحد ؛ لأن السببين أقوى من السبب الواحد ، والضعيف لا يعارض القوي .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

أخوان أحدهما لأب وأم ، والآخر أخ لأب . فالميراث للأخ الشقيق من الأب والأم ؛ لأنه صاحب سببين ، بخلاف الأخ لأب فهو صاحب سبب واحد ، وصاحب السببين مقدم على صاحب السبب الواحد .
ومنها : الأخ الشقيق يقدم في ولاية النكاح على الأخ لأب ، لهذا السبب .

ومنها : ميراث المرتد بعد قتله لورثته المسلمين ؛ لأنهم يستحقون ماله بالإسلام والقربة ، وغيرهم من المسلمين يستحق بالإسلام فقط .
وهذا رد على من يقول : إن ميراث المرتد لبيت المال ولا يرثه ورثته المسلمون لاختلاف الدين .

(١) المبسوط ج ١٠ ص ١٠١ .

القاعدة السابعة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

ذو العدد إذا قوبل بذوي العدد ينقسم الأحاد على الأحاد ، والفعل المضاف إلى جماعة بعبارة الجمع يقتضي الانقسام على الأفراد ^(١).

ذو العدد - الفعل المضاف

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

إذا قوبل عدد بعدد فإن ذلك يقتضي الانقسام على الأفراد ، وكذلك إذا كان الفعل مضافاً إلى جماعة بعبارة الجمع .

ثالثاً : من امثلة هذه القاعدة ومسايلها :

إذا قيل : ركب القوم دوابهم ، فإنه يفهم منه ركوب كل واحد دابته .

ومنها : إذا قيل : أعط هؤلاء العشرة هذه العشرة الدراهم ، اقتضى اعطاء كل واحد من العشرة درهماً .

ومنها : إذا برز عشرة للقتال ، فقال الأمير لعشرة من المسلمين : إن قتلتموهم فلکم أسلابهم ، فقتل كل رجل واحداً منهم ، استحق كل قاتل سلب قتيله خاصة .

(١) شرح السير ص ٦٦٩ ، وعنه قواعد الفقه ص ٨٢ .